

علماء دمشق والحكومة الفيصلية/الدولة العربية

١٩١٨ - ١٩٢٠ *

الدكتور محمد م. الأرناؤوط

جامعة آل البيت

الأردن

مقدمة:

لم تكن دمشق تشكل استثناء فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه العلماء في المدينة، والذي كان ينبع من طبيعة الصلة الوثيقة بين الدين/الإسلام ونظام الحكم العثماني/الإسلامي التي كانت تعطي الشرعية للنظام القائم ^(١)، دون أن يعني هذا استثناء المكانة الخاصة لدمشق (الأحاديث النبوية الواردة فيها، أهمية قافلة الحج الشامي التي تجتمع وتتطلق منها بالنسبة للدولة العثمانية الخ) ^(٢). ولا يخفى هنا أن هذه المكانة الخاصة لدمشق هي التي ساهمت في اجتذاب الأفراد/العلماء من البلدان الأخرى للاستقرار في دمشق وتأسيس عائلات دمشقية خرجت أشهر العائلات كالمراي والبكري والغزي وغيرهم ^(٣).

وكان هذا الدور المهم الذي يمارسه العلماء، سواء بالنسبة للمجتمع المحلي أو بالنسبة للدولة العثمانية، إنما ينبع من "احتكار" هؤلاء العلماء لـ"العلم الشرعي"، الذي

* في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل الأول في سورية والعراق ١٩١٨-١٩٣٣ التي عقدت في جامعة آل البيت/الأردن خلال نيسان ١٩٩٨.

كان يتيح لهم ممارسة هذا الدور من خلال أهم المؤسسات بالنسبة للمجتمع والدولة: القضاء (المحاكم الشرعية حينئذ) والتعليم (المدارس الشرعية أو التقليدية) والإفتاء والأوقاف ومهام الجامع (الإمامة والخطب والوعظ) التي كانت تمارس تأثيراً كبيراً في العامة وقد أدى هذا "الاحتكار" للعلم وتوارثه في عائلات محددة (البكري والشطي والمحاسني والأسطواني والخطيب وغيرها)^(٤) إلى تحول العلماء في دمشق إلى قوة مهمة موازية للقوة الإدارية العسكرية العثمانية ومتحالفة معها بسبب ارتباط المصالح حتى مطلع القرن التاسع عشر^(٥).

وفي الواقع لقد حمل القرن التاسع عشر جملة من التطورات التي هزّت هذه العلاقة المستقرة منذ عدة قرون بين العلماء ونظام الحكم.

ففي خريف ١٨٣١ فوجئ العلماء بانهيار النظام العثماني أمام تقدم جيوش محمد علي باشا في بلاد الشام، إلا أنهم لم يتخلوا عنه بسهولة. ففي البداية عندما حاول محمد علي باشا أن يحصل من علماء الشام على فتوى تفيد بعدم صلاحية وقدرة السلطان العثماني (محمود الثاني) على الحكم، جاء رد علماء دمشق ببطلان هذا الإجراء^(٦). وعلى الرغم من أن إبراهيم باشا لم يهمل تمثيل العلماء في الإدارة الجديدة التي أقامها، إلا أن هذا التمثيل كان يعكس في الواقع المكانة الجديدة للعلماء في نظام الحكم غير المؤلف. ففي حزيران ١٨٣٢ تشكل مجلس شورى دمشق من اثنين وعشرين عضواً مع قلة من العلماء برئاسة مسيحي/ذمي (حنا بحري)، مما أثار عليه نقمة العلماء^(٧). ومن ناحية أخرى وضع الحكم الجديد أهم حصن للعلماء (القضاء) تحت سيطرته، بعد أن ترك للعلماء/القضاة النظر في القضايا الشرعية (الأحوال الشخصية) وحول كل القضايا الأخرى لمجلس الشورى الذي أصبح بمثابة محكمة عليا، بل أعطى للمجلس الحق في أن تستأنف أمامه أحكام العلماء/القضاة^(٨). ولذلك فقد رحب العلماء في ١٨٤٠ بعودة النظام العثماني، الذي لم يعد في الواقع كما كان نتيجة للتنظيمات/الإصلاحات الجديدة (خط كل خانة في ١٨٣٩ وما تبعه حتى ١٨٥٦)^(٩). وقد اتضح هذا في فتنة

١٨٦٠، التي استغلها نظام الحكم العثماني الجديد ليضرب القوى التقليدية (العلماء وغيرهم) التي أخذت تقاوم أو تعرقل التنظيمات والإصلاحات^(١٠). وبفضل هذه الضربة تمكن نظام الحكم الجديد في متابعة تطبيق التنظيمات/الإصلاحات في أهم حصون العلماء (القضاء والتعليم). ف فيما يتعلق بالقضاء تشكلت حينئذ مؤسسات قضائية متخصصة (المحاكم الجزائية والمحاكم التجارية الخ). ومع هذا "الانتقاص" الكبير للقضاة/العلماء، الذي لم يبق لهم من صلاحياتهم الواسعة سوى النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين، تقلص كثيراً دور العلماء/القضاة في الحياة الاجتماعية للدولة^(١١). وفيما يتعلق بالتعليم فقد بدأ التغيير مع صدور قانون ١٨٤٦ الذي تولت الدولة بموجبه الإشراف على التعليم، بعد أن كان تحت إشراف العلماء، ونص على مجانية التعليم باختلاف أنواعه وتعيين معلمين من غير العلماء بعد أن أصبح التعليم يشمل العلوم الحديثة، وتنظيم التعليم على كافة مستوياته من الابتدائي وحتى العالي^(١٢).

وعلى الرغم من هذه التطورات فقد تمكن العلماء من خلال أولادهم من التكيف مع النظام الجديد، وخاصة من خلال قانون الأراضي الذي تمكنوا بواسطته من الاستحواذ على ملكيات واسعة، مما جعلهم من جديد قوة محلية مهمة منسجمة مع النظام العثماني في مطلع القرن العشرين^(١٣).

ويبدو هذا الانسجام لدى غالبية العلماء^(١٤)، في الموقف من الفكرة/الحركة العربية الصاعدة في ذلك الوقت. فقد كان موقف العلماء يتراوح بين المتحفظ والمتجهم والمهاجم لفكرة الحركة العربية^(١٥). ويبدو هذا بوضوح في الموقف من "مؤتمر باريس" (١٩١٣) الذي اتسم بمشاركة علماء دمشق، وعلى رأسهم المفتي ونقيب الأشراف وغيرهم، بإصدار بيان عنيف يدين عقد هذا المؤتمر^(١٦). وفي هذا الإطار شارك علماء دمشق (الشيخ عبد المحسن الأسطواني وغيره) فيما سمي حينئذ "مؤتمر استنبول" الذي عدّ بدوره أن المشاركين في "مؤتمر باريس" لا يمثلون سوى أنفسهم،

ودعا إلى توطيد الإطار العثماني مع الاهتمام بالاصطلاحات التي تفيد العرب في الدولة العثمانية^(١٧).

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى حرص علماء دمشق على التعبير عن تأييدهم للدولة العثمانية في هذه الحرب بعد أن أعلن السلطان العثماني الجهاد، وخاصة في اللحظات الحاسمة. وهكذا فقد شاركت نخبة منهم (المفتي محمد أبو الخير عابدين والشيخ عبد المحسن الأسطواني والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ عبد القادر الخطيب وغيرهم) في الوفد الذي ذهب إلى استنبول في أيلول ١٩١٥ للتهنئة بالانتصار العثماني في الدردنيل على القوات الإنجليزية^(١٨). ومع اندلاع الثورة العربية في الحجاز في حزيران ١٩١٦ لم يتوان مفتي دمشق الشيخ محمد أبو الخير عابدين عن إصدار فتوى بتكفير الشريف حسين بن علي^(١٩).

علماء دمشق والحكومة/الدولة الجديدة:

في خريف ١٩١٨ وبعد انهيار الدولة العثمانية، وجد العلماء أنفسهم في موقف جديد لم يختاروه ولم يكن لهم خيار آخر سوى القبول به على مضض ثم التكيف معه بالتدريج. فمع وصول الأمير فيصل إلى دمشق (٣ تشرين الثاني ١٩١٨) وبيانته الأول إلى السكان (٥ تشرين الثاني) بدت في الأفق ملامح دولة جديدة غير مألوفة بالنسبة للعلماء حتى ذلك الوقت. ففي البيان الأول للأمير فيصل جاء فيه أنه "تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة" وأن هذه "الحكومة العربية" قد "تأسست على قاعدة العدالة والمساواة فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي"^(٢٠). وفي الحقيقة لقد بدت دمشق بعد وصول الأمير فيصل وقوات الثورة العربية أقرب ما تكون إلى عاصمة الدولة العربية التي كانت تطمح إليها النخبة المحيطة بالأمير فيصل، والتي كانت تتشكل في معظمها من "أغراب" على السلطة بالنسبة للعلماء سواء

بالمفهوم المحلي أو الاجتماعي. فقد غصت دمشق بالقوة الحجازية التي رافقت الأمير فيصل وكبار الضباط العراقيين والسوريين والمتقنين اللبنانيين والفلسطينيين (المسلمين والمسيحيين)، وتشكلت الحكومة العربية الأولى من هذا الخليط العربي برئاسة رضا الركابي (الدمشقي الذي لم يكن يمثل العائلات العريقة). وإذا أخذنا بعين الاعتبار المؤسسات الأخرى التي أخذت تتشكل حينئذٍ (مجلس الشورى، المؤتمر السوري، المجمع العلمي العربي الخ) لوجدنا أن الوضع الجديد كان غير مألوف بالنسبة للعلماء. فقد وجد هؤلاء أنفسهم، بعد عدة قرون من التمتع بالنفوذ في المجتمع المحلي والمشاركة القوية في السلطة العثمانية، يفقدون الكثير في "الدولة العربية" نتيجة للمفاهيم والممارسات الجديدة.

فمن ناحية كان يلاحظ أن نظام الحكم الجديد، سواء من خلال خطاب الأمير فيصل، أو من خلال الجريدة الرسمية للحكومة (العاصمة)، كان يركز على مفهوم جديد للعلاقة بين الدين والدولة الجديدة، وهو الذي لم يعتد عليه علماء دمشق الذين ارتبطوا أيديولوجياً وسياسياً واجتماعياً بالعثمانية والخلافة الإسلامية. ففي البيان الأول للأمير فيصل في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨ تم التأكيد على أن الحكومة العربية الجديدة تقوم على المساواة بين جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم "ولا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي"، وهو ما كرره الأمير فيصل في خطاب له في حلب بعد عدة أيام (١١ تشرين الثاني ١٩١٩) حين ذكر أن "العرب هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد، وأن الديانات تأمر في الأرض باتباع الحق والأخوة"^(٢١). وتجدر الإشارة، كما سنرى لاحقاً، إلى أن هذا التركيز على الطابع الوطني (اللاديني) للدولة الجديدة سيبرز لاحقاً خلال المناقشات في المؤتمر السوري لوضع الدستور الجديد للدولة.

ومن ناحية أخرى فقد كان نظام الحكم الجديد يركز منذ الأيام الأولى على مفهوم الجدارة وليس العراقة، وعلى مفهوم الكفاءة وليس الوراثة للمناصب العلمية والإدارية،

وهو لم يكن بالمألوف بالنسبة لمجتمع تركزت فيه المعرفة (الشرعية) والعراقية في عائلات محدودة. وهكذا فقد أكد الأمير فيصل في خطبته المذكورة في حلب (١١ تشرين الثاني ١٩١٨) على مفهوم الجدارة والكفاءة بالنسبة للإدارة الجديدة "دون أن ينظر للمرء من حيث شرف عائلته وخصوصيته، بل ينظر إلى الرجل الكفاء شريفاً كان أو ضيعاً، إذ لا شرف إلا بالعلم"^(٢٢). وفي هذا الإطار نجد أن مجلس الشورى الجديد، الذي شكله الركابي في الأيام الأولى للدولة الجديدة، ضم الشيخ عبد المحسن الأسطواني من علماء دمشق كما ضم كبار رجال القانون من المسيحيين مثل فارس الخوري من دمشق، وقسطاكي الحمصي من حلب، وجورج رزق الله من بيروت^(٢٣). وفي هذا الإطار نجد أن المجمع العلمي العربي الذي تشكل في ٣٠ تموز ١٩١٩ برئاسة الأستاذ محمد كرد علي ضم الشيخ عبد القادر المغربي من علماء دمشق، كما ضم نخبة من المثقفين المسيحيين كالمطران أفرام برهوم مطران السريان الأرثوذكس، وأنيس سلوم رئيس الطائفة الإنجيلية، وقسطاكي الحمصي وسليم عنجوري^(٢٤). ولم يكن الوضع يختلف في المؤسسات الأخرى كمعهد الحقوق والمعهد الطبي وغيرها. وفي الواقع إن الشهور الأولى للحكومة الفيصلية/الدولة العربية (تشرين الأول ١٩١٨ - أيار ١٩١٩) شهدت بعض التطورات التي ساهمت في بلورة موقف العلماء من هذه الحكومة/الدولة:

- ١- قدوم بعض العلماء إلى دمشق خلال تلك الفترة، سواء من الدمشقيين المقيمين في القاهرة لأسباب سياسية (الشيخ كامل القصاب، محب الدين الخطيب) أو القلاديمين من المناطق المجاورة (الشيخ محمد رشيد رضا، الشيخ سعيد مراد الغزي) للمشاركة في المؤتمر السوري، والذين ساهمت مواقفهم في بلورة المفاهيم الجديدة (الوطنية والديمقراطية والمدنية الخ) للدولة الجديدة.

٢- التوجه نحو انتخاب مجلس/مؤتمر يعبر عن رغبات السكان أمام لجنة التحقيق المنبثقة من مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، وهو ما كان يؤمل منه إعطاء غطاء شرعي للحكومة الفيصلية/الدولة العربية وأساس دستوري (وضع دستور جديد). وقد جرت الانتخابات بالفعل خلال أيار ١٩١٩ في المناطق الداخلية فقط (دمشق وحلب وحماة وحمص)، بينما تمت ترشيحات الأعضاء من قبل التجمعات والجمعيات المحلية في المناطق الأخرى (لبنان وفلسطين)^(٢٥). ونتيجة لذلك فقد كانت انتخابات دمشق العاصمة هي الأهم، لأنها فرصة لاستبيان القوى القديمة/الصاعدة في العهد الجديد. وهكذا فقد انتهت الانتخابات إلى فوز ساحق لقائمة العلماء والأعيان (١٤ من أصل ١٦ ممثلاً) بينما لم يتمكن من الفوز إلا اثنان من القائمة التي تمثل الحكومة الجديدة (نسيب البكري وفايز الشهابي)^(٢٦). وفي هذا الإطار كان ضمن القائمة الفائزة من علماء دمشق الشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ مسلم الحصني، الذين أصبحوا الآن ممثلين لدمشق في المؤتمر السوري^(٢٧).

وبعد تكامل أعضاء المؤتمر السوري، سواء بالانتخاب أو بالتوكيل والتعيين، افتتح الأمير فيصل هذا المؤتمر في ٧ حزيران ١٩١٩ وركّز على دوره بوضع دستور جديد للدولة^(٢٨). ومع المناقشات التي دارت بعدئذ في المؤتمر السوري، سواء حول السياسة الخارجية أو حول مواد الدستور الجديد أخذ يتبلور نوع من الانقسام بين العلماء على مستويين مختلفين، الأول سياسي والثاني فكري - اجتماعي.

فعلى الصعيد السياسي يمكن القول أن هذا الموقف أخذ يتبلور حول سياسة الأمير الخارجية، وبالتحديد حول العلاقة مع فرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء (الشيخ كامل القصاب والشيخ محمد رشيد رضا وغيرهم) كانوا في الأصل غير ميالين إلى الشريف حسين وأولاده، ولذلك ساهموا في القاهرة في تأسيس "حزب الاتحاد السوري" لأجل العمل على استقلال سورية خارج نطاق الحجاز أو الشريف

حسين وأولاده^(٢٩). وعندما جاء هؤلاء مع أركان الحزب إلى دمشق بعد إعلان الحكومة/الدولة العربية قبلوا بوجود الأمير فيصل على رأس هذه الحكومة/الدولة الذي أصبح يجمعهم معه حزب العربية الفتاة/حزب الاستقلال، ولكنهم اختلفوا مع الأمير فيصل حول العلاقة مع فرنسا. فبعد جولة الأمير فيصل في أوروبا في خريف ١٩١٩ وعودته بأقصى ما تمكن من انتزاعه (اتفاق فيصل - كلمنصو في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠) تصاعدت المعارضة للأمير فيصل وخاصة من خلال "اللجنة الوطنية العليا" التي تأسست في تشرين الثاني ١٩١٩ مطلع ١٩٢٠ برئاسة الشيخ كامل القصاب، و"المؤتمر السوري" الذي تولى رئاسته في أيار ١٩٢٠ الشيخ محمد رشيد رضا بعد أن كان نائباً للرئيس منذ اليوم الأول له^(٣٠). وفي المقابل نجد أن علماء دمشق من العائلات العريقة أخذوا يتقربون أكثر من الأمير فيصل ويتقبلون أكثر سياسته الواقعية مع فرنسا. وقد تبلور هذا الموقف أكثر بمشاركة هؤلاء العلماء في تأسيس "الحزب الوطني السوري" في كانون الثاني ١٩٢٠، الذي عدَّ بمثابة الحزب الدمشقي المعارض لنفوذ "الغرباء" أو "حزب الاستقلال"^(٣١) على الرغم من التشابه الكبير في الأهداف المعلنة^(٣٢). وقد شارك حينئذ في تأسيس هذا الحزب من العلماء الشيخ تاج الدين الحسني والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد المحسن الأسطواني والشيخ مسلم الحصني والشيخ محمد المجتهد^(٣٣). وقد لجأ الملك فيصل في ٢٦ تموز ١٩٢٤، أي بعد معركة ميسلون بيومين، إلى تشكيل حكومة جديدة من هذا الحزب برئاسة علماء الدين الدروبي، إلا أن هذا الحزب ذهب في تعاونه مع الفرنسيين إلى حد أنه طلب من الملك فيصل مغادرة البلاد بعد ثلاثة أيام فقط^(٣٤).

أما على الصعيد لفكري — الاجتماعي فقد تبلور الموقف خلال المناقشات لمواد الدستور الجديد للدولة، وبالتحديد حول شكل نظام الحكم والعلاقة بين الدين والدولة وحقوق المرأة الخ.

وفي الواقع لقد كانت بعض الأمور أخذت تتبلور حتى قبل افتتاح المؤتمر السوري في حزيران ١٩١٩، وبالتحديد خلال المناقشات لتأسيس "حزب الاتحاد السوري" في القاهرة خلال صيف ١٩١٨، الذي انتخب ميشيل لطف الله رئيساً له، والشيخ محمد رشيد رضا نائباً للرئيس.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسي هذا الحزب كانوا من المعارضين للشريف حسين، وبالتحديد لأي ربط لمصير سورية بالحجاز سواء بالمفهوم الديني أو السياسي، وهو ما يبدو بوضوح في برنامج هذا الحزب^(٣٥). ومما يلفت النظر أن مشاركة علماء كالشيخ محمد رشيد رضا والشيخ كامل القصاب في تأسيس هذا الحزب وبلورة مبادئه، لم تمنع من تبني الحزب لنظام حكم علماني (مدني) لسورية المستقلة. فقد ورد في المبادئ الأساسية للحزب، أن يكون الحكم في سوريا المستقلة "على مبدأ الديمقراطية اللامركزية، ويكون أساس قوانينها وأحكامها مدنياً بحتاً ما عدا أحكام الأحوال الشخصية"^(٣٦). ويعترف الشيخ رشيد رضا في وقت لاحق أنه رضي أن يكون من مؤسسي هذا الحزب المخالف لمذهبه السياسي، لأجل "الحرص على تعاون المسلمين مع النصارى على طلب الاستقلال التام الناجز لسورية بعد أن أطلت الدعوة إلى مذهبه فلم يستجب له من فضلاء النصارى بمصر إلا أفراد قليلون"^(٣٧).

وكان من الطبيعي بعد انتقال أركان هذا الحزب إلى دمشق وانضمامهم إلى "الحزب الحاكم" (العربية الفتاة — الاستقلال) وانتخابهم أعضاء في المؤتمر السوري (الشيخ رشيد رضا نائب الرئيس ثم الرئيس) أن يبرز تأثير هذا التوجه العلماني (المدني) في المناقشات التي كانت تدور سواء في جلسات المؤتمر السوري أو خارجه على صفحات الجرائد. وهكذا بعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السوري في ٣ حزيران ١٩١٩، التي تم فيها الاتفاق على رفع عريضة شكر وتأييد للأمير فيصل لما قام ويقوم به في سبيل سورية، توتر الوضع في الجلسة الثانية حين اعترض علماء دمشق

على خلوها من البسمة فقابلهم النواب الآخرون وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية أن "الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لا دخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في خرماتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقها حسبما تقتضيه مصلحة الوطن أسوة بالأمم الراقية"^(٣٨). إلا أن العلماء عادوا إلى المعارضة واحتدم الجدل بين الفريقين ووصل حداً يوحى باحتمال انقسام الأمة وراء نوابها إلى شطرين، إلا أن تدخل النائب يوسف الحكيم، الذي أوضح أن "التعددية" التي يرغب فيها بعض النواب لا تتناقض مع الاعتقاد بالله واستشهد على ذلك ببريطانيا التي تظهر في كل مناسبة تمسكها بالدين دون أن تدخله في السياسة، خفف في هذا التوتر وأقر المؤتمر حلاً وسطاً اقترحه، يتمثل من الاكتفاء ببسمة من كلمتين "بسم الله"^(٣٩).

ونظراً لأن الأمير فيصل قد أشار في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السوري إلى أنه من المستحسن أن يؤلف المؤتمر لجنة لتضع مشروع دستور للدولة السورية، فقد بادر المؤتمر بالفعل في جلسة خاصة خلال تموز ١٩١٩ إلى انتخاب هذه اللجنة برئاسة هاشم الأتاسي التي دخل في عضويتها بعض العلماء كالشيخ عبد القادر الكيلاني والشيخ عبد العظيم الطرابلسي. ويذكر لنا سكرتير هذه اللجنة عزت دروزه، أن اللجنة قد استأنست بدساتير كثيرة من بلاد عديدة لوضع مشروع الدستور خلال الدورة الأولى للمؤتمر السوري (حزيران - كانون الأول ١٩١٩) بينما لم تبدأ مناقشة مشروع الدستور إلا في الدورة الثانية للمؤتمر السوري (آذار - تموز ١٩٢٠)^(٤٠). ويلاحظ هنا أن المناقشات التي دارت حول مواد مشروع الدستور أبرزت الانقسام حول موضوعين حساسين بالنسبة لذلك الوقت: العلاقة بين الدين والدولة، والحقوق السياسية للمرأة.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول تجدر الإشارة إلى أنه قد أثير أولاً في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠ التي خصصت لإعداد قرار باستقلال سورية. فقد اقترح بعض الأعضاء من غير المسلمين أن ينص في قرار المؤتمر على أن حكومة سورية لا دينية (لائكية)، ووافقه بعض المسلمين وعارضه آخرون مقترحين أن ينص فيه على أنها حكومة إسلامية عربية أو دينها الرسمي الإسلام^(٤١). وحين احتدم الخلاف بين الطرفين تدخل الشيخ رشيد رضا باقتراح السكوت على هذه المسألة لأنه "إذا أعلنت الحكومة لا دينية يفهم منها جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل، لا تنقيح بحلال ولا حرام، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا إقرارها بل يجب إسقاطها عند الإمكان"^(٤٢). وقد وافقت أغلبية الأعضاء على هذا الاقتراح والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام^(٤٣). وبعد إعلان استقلال سورية في اليوم التالي (٨ آذار ١٩٢٠) بدأ المجلس بمناقشة مواد مشروع الدستور الجديد وقد تأخر إقرار المادة الأولى التي تتعلق بنظام الحكم حتى ١٢ تموز/ ١٩٢٠. حيث جاءت منسجمة مع نتيجة المناقشة، التي دارت حول ذلك في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠. وهكذا فقد تضمنت المادة الأولى أن "حكومة المملكة السورية العربية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام"^(٤٤)، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في ديانة ملكها فقط.

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر (الحقوق السياسية للمرأة) فقد دارت حوله مناقشات حامية أكثر وأخذت حيزاً أكبر من الجلسات خلال نيسان ١٩٢٠. وقد ثار النقاش نتيجة لإصرار بعض النواب على النص صراحة على مساواة المرأة بالرجل سياسياً ومدنياً وتمثيلاً وانتخاباً، مما أثار معارضة مضادة من علماء دمشق الذين قدموا مذكرة بخصوص عدم الموافقة على إعطاء المرأة حق الانتخاب^(٤٥). وكان ممن شارك في الدفاع في مساواة المرأة الشيخ سعيد مراد الغزي، الذي كانت له وقفة قوية إلى جانب حقوق المرأة ومساواتها في إطار آراء جريئة إصلاحية إسلامية عن المرأة في

الإسلام وحقوقها وأهليتها. ونتيجة لهذه المناقشات كان رأي الأغلبية لصالح إقرار المساواة السياسية للمرأة مع الرجل وحققها في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي، إلا أن هذه الأغلبية اكتفت حينئذ بتسجيل انتصارها في المحاضر لكي لا تثير "العوام" في الخارج، والإبقاء على النص الوارد في مشروع الدستور الذي يشمل في المطلق الرجل والمرأة^(٤٦). فقد نص البند (١٠) على "أن السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات"، بينما نص البند (٧٨) على أنه "لكل سوري أتم العشرين من سنه ولم يكن ساقطاً من الحقوق المدنية، الحق في أن يكون نائباً أول ويكون حائزاً على شهادة المدارس العالية منهم رأيان"^(٤٧).

تأطير العلماء في الدولة الجديدة:

بادرت الحكومة الفيصلية/الدولة العربية في أيامها الأولى إلى تأليف "مجلس شورى" الذي خول درس وإعداد لوائح القوانين والأنظمة والقرارات التي كانت ضرورية للإدارة الجديدة^(٤٨). وهكذا فقد صدر بعد أسبوعين فقط من تشكيل الحكومة العربية (١٣ تشرين الأول ١٩١٨) مشروع "قانون التشكيلات العدلية" الذي أدخلت عليه بعض التعديلات قبل إقراره بالشكل النهائي في ٩ كانون الثاني ١٩٢٠. وفي الواقع أن هذا القانون إنما يؤكد التقاليد التي تشكلت في سوريا منذ إصلاحات إبراهيم باشا و "تنظيمات" الدولة العثمانية في الفصل بين المحاكم الشرعية والمحاكم العادبة — العدلية. وهكذا فقد بينت المادة الأولى من القانون وجود نوعين فقط من المحاكم (عدلية وشرعية)، وحددت مهام المحاكم الشرعية في المادة الثانية التي أصبحت تتناول "الدعاوى العائدة للمناكحات والنفقات والحضانة والوصية والدعوى على التركات بين الورثة والدعاوى المصدرة على الأوقاف الخ" بينما تركت كل القضايا الأخرى للمحاكم العدلية حتى تفصل بموجب القوانين المدنية^(٤٩).

ومن ناحية أخرى كرّست الدولة تقليداً جديداً أصبح بموجبه الأمير/الملك فيصل يصادق بإرادة مطاعة على تنسيب "لجنة التوجيهات العلمية" التابعة لدائرة الأوقاف بتعيين من تراه مناسباً في الشواغر (الإمامة والخطابة والتدريس والتولية على الأوقاف الخ). ويلاحظ هنا أن هذه الشواغر أصبحت تعلن في الجريدة الرسمية "العاصمة" ويطلب ممن يجدون في أنفسهم المؤهلات لذلك التقدم إلى دائرة الأوقاف، حيث كانت "لجنة التوجيهات العلمية" تقوم بإجراء مسابقة بين المتقدمين لاختيار الأفضل، ثم تصدر إرادة أميرية — ملكية بتعيين من تركبه اللجنة المذكورة. وعلى هذا النحو أيضاً أصبح الأمير/الملك فيصل يصادق على تعيين المفتين بعد انتخابهم وسواء في الأقضية^(٥٠)، أو على مستوى المذاهب كما حدث مع مصادقته على انتخاب الشيخ عبد المحسن الأمين مفتياً على الشيعة في دمشق وأعمالها^(٥١).

ومن الإجراءات الجديدة التي اتخذت في الأسابيع الأولى للدولة العربية قرار مجلس الشورى في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ باعتماد جدول للعلماء الذين يستحقون "المعاونة، والمساعدة على أمر تأمين معيشتهم للنفع الذي ينجم عن اشتغالهم بالعلم"، ولكن "إذا عين أحدهم في أي وظيفة كانت ذات راتب" تقطع عنه المساعدة فوراً. وقد ضم هذا الجدول عشرين من علماء دمشق أو المتواجدين في دمشق حينئذٍ (مفتي طرابلس الغرب، الشيخ عبد الله المنجد، الشيخ أمين سويد، الشيخ أحمد دهمان، الشيخ عبد الرحيم دبس وزيت، الشيخ بهجت البيطار وغيرهم)^(٥٢).

ومن ناحية أخرى لم تقصر الدولة الجديدة في الاهتمام بالتعليم الديني وذلك لإصلاحه وجعله عصرياً أكثر، مع أن اهتمامها الأساسي كان في إكمال شبكة التعليم المدني من المدارس الابتدائية وحتى المعاهد العليا. وهكذا تورد "العاصمة" أن الأمير فيصل كان قد أوعز خلال زيارته لحلب بتنظيم المدارس الدينية، وطلب إلى ما تحتاجه من النفقات. وقد أكملت اللجنة المذكورة عملها ووضعت برنامجاً للمدارس الدينية يقرب

من برنامج الأزهر في الإدارة والترتيب، حيث أصبحت مدة التحصيل اثني عشرة سنة وتقسم إلى ثلاثة أقسام (ابتدائي وثانوي وعال)، وأضافت بعض العلوم العصرية (التاريخ والجغرافيا والهندسة وعلم الفلك الخ) إلى هذه الأقسام^(٥٣).

ومن أهم القوانين التي أصدرتها الدولة الجديدة في أواخر عهدها لتنظيم مؤسسة العلماء كان "قانون تشكيل مديريةية الأمور العلمية" الذي أصدره رئيس الحكومة الركابي في ٢٩ آذار ١٩٢٠ وصادق عليه الملك فيصل في مطلع نيسان ١٩٢٠. ويلاحظ هنا أنه ولأول مرة ومع روح بناء المؤسسات الجديدة في الدولة، تشكل هيئة مرجعية مرتبطة برئاسة الوزراء مباشرة لكي تكون "مرجعاً للمفتيين والمدرسين ومشايخ الطرق، ولها حق الإشراف على المؤسسات الدينية الإسلامية" (البند ١)، كما أصبح من واجبها "الإدارة العامة للأوقاف الإسلامية" (البند ٢)^(٥٤). ولاشك أن هذا القانون كان يمثل أهم "تدخل" للدولة العربية في دمشق لتأطير العلماء في مؤسسة مرتبطة مباشرة بالحكومة.

الهوامش

- ١- للمزيد حول هذه الصلة انظر: بيري أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت (مؤسسة الأبحاث العربية) ١٩٨٣، ص ١٤ — ١٥ د.
وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل لسياسي — من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت (مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٨، ص ٤١ — ٤٢.
- ٢- للمزيد حول الأحاديث المرغبة بالهجرة إلى الشام والاستقرار فيها انظر: أحمد بن محمد المقدسي، مثير الغرام بفضائل القدس والشام، تحقيق أحمد سامح الخالدي، يافا (المطبعة العصرية) د.ت.
- وحول أهمية قافلة الحج لدمشق: د. عبد الكريم رافق، "قافلة الحج الشامي، وأهميتها في العهد العثماني"، دراسات تاريخية عدد ٦، دمشق ١٩٨١، ص ٥ — ٢٨.
- ٣- حول أصول هذه العائلات ومكانتها في دمشق بعد أن استقرت وتجزرت فيها انظر: Linda Schathowski Schilcher, **Families in politics. Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th centuries**, Stuttgart 1985, pp 156 – 193.
- 4-Ibid, pp. 124-156 – 193; philip S. Khoury, Urban notables and Arab nationalism –The politics of Damascus 1860 – 1920, Cambridge 1983, pp. 13 – 16.
- 5-Khoury, Urban notables, pp. 13 – 16
- ٦- د. لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨١٣ — ١٨٤١، القاهرة (مكتبة مدبولي) ١٩٩٠، ص ١٨.

ولكن يبدو بالاستناد إلى البيطار، إن علماء دمشق استجابوا فيما بعد بضغط إبراهيم باشا وأصدروا فتوى بخلع السلطان محمود الثاني. وقد اشترك حينئذ في إصدار هذه الفتوى مفتي دمشق وعلمائها من المذاهب الأربعة: عبد الرزاق البيطار، حلية البشو في أعيان القرن الثالث عشر، ج ١ دمشق ١٩٦٠، ص ٢٣.

٧- إن أفضل من يعبر عن نقمة العلماء هذه الشيخ عبد الرزاق البيطار الذي يصف كما يلي إبراهيم باشا في ترجمته: "غشوم ظالم... قدم العيسوية على المحمدية، وأذل أهل الشرف والعلم والاحترام، وأعز الأسافل الطغاة النام"، المصدر السابق، ص ٢٣.

٨- سالم، الحكم المصري في الشام، ص ٩١.

٩- يتضح هذا في اليوم الثاني لعودة الحكم العثماني، حين بادر مفتي دمشق (الشيخ محسن الأسطواني) إلى كتابة "خلاصة" تطالب المسيحيين بعدم التشبه بالمسلمين (عدم ركوب الخيل وحمل السلاح واقتناء الجوارى واعتماد اللغة البيضاء الخ)، مما أثار احتجاج المسيحيين لدى المتسلم العثماني الجديد. ولما استدعى المتسلم المفتي وسأله عن ذلك أجابه إنما فعل ذلك "لأن النصارى خرجوا عن طورهم وصاروا يقدون الإسلام بجميع أمورهم". ولكن في اليوم التالي جاء القائد العثماني الجديد أحمد زكريا باشا وأمر بالمناداة في شوارع دمشق "أن النصراني يقتني جوارى ويلف لفة بيضاء ويركب ويشرب عرق وخمر ويكون مثل أيام إبراهيم باشا وزيادة...": مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سورية، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق (دار قتيبة) د.ت، ص ١٣٨.

— ١٣٩.

١٠- ومن ناحية أخرى يعبر قاضي دمشق الشيخ محمد سعيد الأسطواني في مذكراته عن مشاعر العلماء حين وصل وقرى في دمشق خط ١٨٥٦، الذي كان يحمل "التوصية الكلية بالمسيحيين المتضمن للمساواة والحريّة وغيرها من مصادقات الشريعة المطهرة...". الشيخ محمد سعيد الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، جمع وتحقيق الدكتور أسعد الأسطواني، دمشق (د.ت) ١٩٩٣، ص ١٦٢.

١١- كوثراني، السلطة والمجتمع، ص ٨٢. د. تيسير خليل محمد الزوااهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من ١٨٤٠ — ١٨٦٤، الكرك (جامعة مؤتة) ١٩٩٥، ص ١٩٠.

١٢- كوثراني، السلطة والمجتمع، ص ٩٠.

١٣- الزوااهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية، ص ١٤١.

12- Khoury, Urban natables, pp. 30 – 35

١٤- في المقابل نجد أن خير من يمثل الأقلية المختلفة الشيخ طاهر الجزائري، الذي قام بنشاط كبير في الربع الأخير للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى أن اضطر في ١٩٠٧ إلى الهجرة إلى القاهرة تعبيراً عن احتجاجه لمضايقة السلطات العثمانية له. وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ الجزائري قد شكل حلقة علمية انضم إليها الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري وغيرهم من الجيل الشاب (عبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي وعبد الرحمن الشهبندر) التي أخذت تعمل على إحياء التراث العربي والاجتهاد الإسلامي والانفتاح على الصالح من الحضارة الغربية، وقد أدت هذه الحلقة إلى تشكل حلقة أضيق من العلماء الذين قدموا إلى المحكمة في عام ١٨٩٥ فيما عرف بـ "حادثة المجتهدين".

- للتوسع حول ذلك انظر: كوثراني، السلطة والمجتمع ص ١٤٥ - ١٥٠
- وللمزيد عن الشيخ الجزائري انظر: عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وإعلام من خريجي مدرسته، القاهرة (معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧١.
- ١٥ - مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ١٩٩٣، ص ٢٧٧، شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، بيروت (دار الطليعة) ١٩٦٩، ص ١٠٨ - ١٠٩.
- ١٦ - كوثراني، السلطة والمجتمع، ص ١٨٦، د. علي سلطان، تاريخ سورية ١٩٠٨ - ١٩١٨، دمشق (دار طلاس) ١٩٨٧، ص ١٨٠.
- ١٧ - للمزيد عن هذا المؤتمر انظر: أرسلان، سيرة ذاتية، ص ١١٠ - ١١٣.
- ١٨ - مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١ ص ٢٥٨.
- وقد شارك وفد العلماء أربعة صحفيين معروفين (محمد كرد علي وحسين الحبال ومحمد الباقر وعبد الباسط الأنس) كانوا يغطون أخبار هذه الزيارة ونشروا لاحقاً كتاباً حول هذه الزيارة وما قيل خلالها في بيروت ١٩١٦ بعنوان "البعثة العلمية إلى دار الخلافة".
- ويذهب دروزة في تعليقه على ما قيل خلال هذه الزيارة (ص ٢٥٨ - ٢٥٩) إلى أن الهدف الحقيقي لها هو امتداح ما قام به جمال باشا في سوريا حتى ذلك الحين.
- ١٩ - سليمان موسى، الحركة العربية - المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ - ١٩٢٤، بيروت (دار النهار) ١٩٧٧، ص ٢٨٥.

٢٠- ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت (مكتبة الكشاف) د.ت، ص ١٩٤.

٢١- المصدر السابق، ص ١٩٨.

٢٢- المصدر السابق، ص ١٩٩.

٢٣- يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت (دار النهار) ١٩٦٦، ص ٣٩.

٢٤- المصدر السابق، ص ٤٤.

٢٥- يكشف دروزة في مذكراته (ج ١، ص ٣٤٨ — ٣٥٠) أن هذه الترشيحات/التركيات كانت تقابل بمعارضة أحياناً وتؤدي إلى إضافة أسماء أخرى لحفظ توازنات معينة. ومن ناحية أخرى يبين رسل في رسالته للدكتوراه أن ممثلي جبل لبنان كانوا يتساوون تقريباً بين المسلمين والدروز والأرثوذكس دون أن يكون بينهم أي ماروني. ومن ناحية أخرى فقد كان المسيحيون يمثلون مناطق ليس فيها ثقل مسيحي ولا يتمثلون في المناطق ذات الثقل المسيحي كعلبك مثلاً:

Malcom B. Russell, The First Modern Arab State – Syria under Faysal 1918 – 1920, Minneapolis 1985, p.62.

وعن تمثيل المؤتمر انظر الجزء الخاص بذلك في تقرير لجنة كينغ — كراين:

The program of the Syrian Congress, Hashimite Dynasties, Vol. 10, part one, Syria: The Reign of king Fasal, Edited by Alan de L. Rush, London (Arshive Editions) 1995, p. 313.

٢٦- تجدر الإشارة إلى حزب العربية الفتاة أرسل جميل مردم بك، باعتباره سليل إحدى العائلات الدمشقية البارزة، إلى محمد فوزي باشا العظم ممثل القوى التقليدية

لدعم القائمة القومية والترشيح معهم، إلا أن العظم رفض هذا الاقتراح فوراً باعتباره إهانة لكرامته:

مذكرات خالد العظم، ج ١ بيروت (الدار المتحدة للنشر) ١٩٧٣، ص ٩٤ — ٩٥.

وانظر أيضاً: Khoury, Urban natables, p.87

٢٧- مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص ٣٥١.

٢٨- الدكتور أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق (وزارة الثقافة) ١٩٩٣، ص ١٢٢.

٢٩- مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص ٢٣٩، ٤٠٧ — ٤٠٩ وللمزيد حول هذا الحزب انظر:

خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ — ١٩٢٠، بيروت (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨٢، ص ٧٢، صبحي العمري، أوراق الثورة العربية: ميسلون نهاية عهد، لندن — قبرص (رياض الريس للكتاب والنشر) ١٩٩٣، ص ٦٦ — ٨٦.

٣٠ — الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٩٥.

٣١- مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص ٤٢١.

ويضيف دروزة (ص ٤٢١) أن تحريض زعماء هذا الحزب ضد "الغرباء" (أي الوافدين إلى دمشق) قد أثرت على نفسه كثيراً وجعلته يرفض دعوة من ساطع الحصري للذهاب إلى العراق للمشاركة في بناء عهد الملك فيصل فيه، ويحذر الحصري من "تكرار تنبه" ولمزيد حول هذا الحزب انظر:

العمري، أوراق الثورة العربية، ص ٦٩ — ٧٠؛ د. سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصلي ١٩١٨ — ١٩٢٠، عمان (مجدلاوي) ١٩٩٧، ص ٥٠ — ٥٢.

٣٢- الريماوي، الحكم الحزبي، ص ٥١ — ٥٢ ويلفت النظر، كما يقول دروزة (ج ١، ص ٤٢١) إن عدداً من مؤسسي هذا الحزب كانوا أعضاء قدامى في جمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال الريماوي، والحكم الحزبي، ص ٥٣.

٣٣- قدرتي، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ١٧٣، مذكرات محمد غرة دروزه، ج ١، ص ٤٢١، الريماوي، الحكم الحزبي، ص ٥٣.

٣٤- قدرتي، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ٢٧٥؛ مذكرات محمد غرة دروزة، ج ١، ص ٤٨٣، Russell, The First Modern Arab State p.105.

٣٥- مذكرات محمد غرة دروزة، ج ١، ص ٤٠٨ — ٤٠٩.

٣٦- العمري، أوراق الثورة العربية، ص ٦٨.

٣٧- محمد رشيد رضا، "المسألة السورية والأحزاب"، المنار، المجلد ٢١، الجزء ٤، القاهرة ١٩١٩، ص ٢٠٢ — ٢٠٣.

٣٨- الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٣٩.

٣٩- المصدر السابق، ص ٣٩.

٤٠- مذكرات محمد غرة دروزة، ج ١، ص ١٩٠.

٤١- الشيخ محمد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل"، المنار، المجلد ٣٤، الجزء ١، القاهرة ١٩٣٤، ص ٦٩.

- ٤٢- المصدر السابق.
- ٤٣- المصدر السابق.
- ٤٤- تجدر الإشارة إلى أن هذا البند الأول من الدستور لم يقر إلا في جلسة ١٢ تموز ١٩٢٠: العاصمة عدد ١٤٠، دمشق ١٥ تموز ١٩٢٠، ص ٢.
- ٤٥- جريدة "العاصمة" عدد ١٣٩، دمشق ١٥ تموز ١٩٢٠، ص ١؛ مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص ٤٦٢.
- ٤٦- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٠ - ٤٦٢.
- ٤٧- قاسمية، الحكومة العربية، ص ٢٩٢ - ٣٠٠.
- ٤٨- الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٣٩.
- ٤٩- جريدة "العاصمة"، عدد ١٤، دمشق ٣ نيسان ١٩١٩، ص ٦ - ٧.
- ٥٠- انظر على سبيل المثال جريدة "العاصمة" (عدد ٩، دمشق ١٩١٩، ص ٨) حيث لدينا إعلان عن الشواغر (وظيفة الإمامة في جامع السادات، وظيفة الإمامة والخطبة في جامع السروجية، ووظيفة الإمامة والخطبة في جامع الدلبة). وفي العدد نفسه (ص ٦) لدينا مصادقة من الأمير فيصل على توجيه إمامة جامع التل إلى الشيخ حسين الخطيب والإمامة والخطبة في جامع درويش باشا إلى الشيخ سعيد البكري الخ.
- ٥١- جريدة "العاصمة"، عدد ٥٢، دمشق ٢١ آب ١٩١٩، ص ٤.
- ٥٢- جريدة "العاصمة"، عدد ٨، دمشق ١٤ آذار ١٩١٩، ص ٥.
- ٥٣- جريدة "العاصمة"، عدد ٥٣، دمشق ٢٥ آب ١٩١٩، ص ٥-٦.
- ٥٤- جريدة "العاصمة"، عدد ١١٨، دمشق ١٩ نيسان ١٩٢٠، ص ٣-٤.